الأمم المتحدة S/PV.7638

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٣٨

الأربعاء، ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يليتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كزريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1605773 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠ .

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد رافاييل راميريث داريو كارينيو، الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية، على رئاسته للمجلس خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٦. وأنا واثق من أنني أتحدث باسم جميع أعضاء المجلس، عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير راميريث كارينيو ووفد بلده، على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، العراق، فانواتو، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس، الوثيقة S/2016/202، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، شيلي، الصومال، العراق، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، ماليزيا، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): عند النظر في مسألة كوريا الشمالية، يشعر المرء بأنه ينظر إلى واقعين مختلفين تماما. يتمثل أحدهما في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تتوسع في إنفاق موارد هائلة للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لصنع قذيفة تسيارية عابرة للقارات، وقادرة على توجيه ضربة نووية لقارة بعيدة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأخرى، حيث

يعاني، وفقا لتقييم مشترك أجراه برنامج الأغذية العالمي، وحكومة كوريا الشمالية، ٢٥ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، من توقف النمو نتيجة لسوء التغذية المزمن. وواقع آخر تتفاخر فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تجارب نووية محظورة من قبل مجلس الأمن، مثل الاختبار الذي أجري في ٦ كانون الثاني/يناير. وواقع آخر هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي يتعين فيها على الأفراد تحمل ألم وقهر رؤية أجيال من أحبائهم يتضورون جوعا حتى الموت، مثل المنشق الكوري الشمالي الذي انضم إلينا في قاعة المجلس قبل بضعة أشهر، والذي توفيت جدته ووالده وشقيقاه جميعا، لأنهم لم يجدوا ما يكفي من الغذاء.

في الظاهر، يمكن أن يبدو كما لو أن لا علاقة لمختلف تلك الحقائق في كوريا الشمالية ببعضها البعض. لكن وكما نعلم جميعا، فإنها مرتبطة تماما ببعضها البعض، وهي جزء من واقع منحرف لا مثيل له في هذا العالم. إن المعاناة المزمنة لشعب كوريا الشمالية، هي نتيجة مباشرة لاختيارات حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي حكومة أعطت الأولوية دائما للأسلحة النووية، وبرامج القذائف التسيارية، على حساب توفير الاحتياجات الأساسية لشعبها. وكما جرى تأكيد ذلك في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي اعتمدناه اليوم، توجه جميع موارد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لسعيها المتهور وبلا هوادة لحيازة أسلحة دمار شامل. إن حكومة كوريا الشمالية ستعمل على تنمية برنامجه للأسلحة النووية، بدلا من تنمية أبنائها. وذلك هو الواقع الذي نواجهه.

وبطبيعة الحال، فهوس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالسعي إلى حيازة أسلحة دمار شامل لا يؤدي فحسب إلى معاناة شديدة لشعب كوريا الشمالية، ولكنه يشكل أيضا تهديدا غير عاد ومتزايدا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وفي المنطقة والعالم.

ومع كل تجربة نووية وعملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، تحسن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدرتها على شن هجوم صاروخي نووي، ليس في المنطقة فحسب، ولكن أيضا في قارة بعيدة. وهذا يعني أن لديها القدرة على ضرب معظم البلدان الممثلة في المجلس. فكروا في ذلك.

إن كوريا الشمالية هي البلد الوحيد في العالم الذي أجرى تجربة نووية في القرن الحادي والعشرين. وفي الواقع، لم تجر تجربة واحدة فحسب، بل أربع تجارب نووية – في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، والآن في ٢٠١٦. كما أنها الدولة العضو الوحيدة في الأمم المتحدة التي تهدد بشكل روتيني البلدان الأخرى بالإبادة النووية، بما في ذلك العديد من أعضاء المجلس في مناسبات مختلفة.

ويتطلب أمننا الجماعي أن نوقف وقف كوريا الشمالية من المواصلة على هذا الدرب المدمر والمزعزع للاستقرار. ومع ذلك، يتعين علينا أن نكون أمناء مع أنفسنا إزاء أنه على الرغم من أن الجهود متعددة الأطراف السابقة، بما في ذلك القرارات الأربعة السابقة لتطبيق الجزاءات التي اتخذها المجلس، قد صعّبت بل شك على كوريا الشمالية المضي قدما في برامجها المتعلقة بالأسلحة، فإن النظام يواصل المحاولات، كما أثبت على مدى الشهرين الماضيين. وهذا هو السبب في أن القرار الذي اتخذناه للتو أشد كثيرا من أي قرار سابق يتعلق بكوريا الشمالية، وفي أنه يذهب إلى أبعد ما ذهب إليه أي نظام جزاءات في العقدين الماضيين. ولقد درسنا السبل التي تمكنت من خلالها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استغلال الثغرات والتهرب من التدابير الرامية إلى إعاقة برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، ولقد وضعنا تدابير جديدة ترمي إلى سد تلك الثغرات، الواحد تلو الآخر. أود أن أقدم بضعة أمثلة من أمثلة كثيرة على الكيفية التي يمكن بها للقرار المتخذ اليوم أن يفعل ذلك.

تحصل كوريا الشمالية نسبة كبيرة من الأموال التي تستخدمها لتمويل برامجها للأسلحة النووية القذائف التسيارية

من تعدين الموارد الطبيعية، وفي كثير من الأحيان مستغلة العمال في ظروف شبيهة بالرق وبيع تلك الموارد في الخارج. على سبيل المثال، يقدر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحصل على ما يقرب من بليون دولار في السنة من صادرات الفحم – ثلث إيراداتها تقريبا من الصادرات – وما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار في السنة من صادرات ركاز الحديد. وهذا هو السبب في أن القرار الذي اتخذناه اليوم يحد من صادرات كوريا الشمالية من الموارد الطبيعية، وفي بعض الحالات، يفرض حظرا تاما عليها، مما يجعل أصعب على الحكومة أن تحصل على الأموال اللازمة للإبقاء على تمويل ما لديها من برامج الأسلحة غير المشروعة.

وحتى اليوم، وفي العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، يطلب المفتشون المعلومات التي توفر أساسا معقولا لتفتيش الشحنات القادمة من كوريا الشمالية والذاهبة إليها. ،ولذلك أخفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجزاء القذائف التسيارية والتكنولوجيا النووية وغيرها من المواد غير المشروعة اللازمة لبناء أسلحة الدمار الشامل في شحنات لا تثير الشك على متن الطائرات والسفن والشاحنات التي تدخل إلى البلد. لقد استخدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أساليب مماثلة لإخفاء المواد غير المشروعة التي كانت تصدرها، مثل الأسلحة والمخدرات والسلع المزيفة، التي كانت تولد قدرا كبيرا من الإيرادات الإضافية. ولهذا السبب، وبموجب القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) فإن البضائع القادمة إلى كوريا الشمالية والخارجة منها سيتم التعامل معها على أنها مريبة، وسيكون مطلوبا من البلدان فحصها سواء كانت منقولة جوا أو برا أو بحرا. وهذا أمر هام جدا.

كانت كوريا الشمالية معتادة على استيراد وقود الطائرات، الذي يشمل وقود الصواريخ المستخدمة في إطلاق القذائف التسيارية المحظورة. لم يعد بوسعها القيام بذلك بعد الآن. إن القرار الذي اتخذ اليوم يحظر جميع واردات وقود الطائرات، بما في ذلك وقود الصواريخ. وعلى مدى سنوات، نشرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجار أسلحة ومهربين وممولين وغيرهم من عناصر التمكين لبرامج أسلحتها غير المشروعة، وادعت أنهم دبلوماسيون وممثلو الحكومة في جميع أنحاء العالم. وقد أبرم هؤلاء الأفراد الصفقات وأنشأوا شركات وهمية واشتروا مواد محظورة مسيئين استخدام الحماية الدبلوماسية، من أجل مساعدة برنامج الأسلحة لكوريا الشمالية. والقرار الذي اتخذناه اليوم يلزم البلدان بطرد أي كوري شمالي يقوم بهذه الأفعال، بمن فيهم دبلوماسيو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وعلى الرغم من الجزاءات المالية السابقة التي تقيد أمكانية وصول كوريا الشمالية إلى النظام المالي الدولي، تمكنت مصارف كوريا الشمالية من القيام بأنشطتها في أراض أجنبية، مما يسمح للحكومة بتمويل البرامج غير المشروعة. وبموجب القرار المتخذ اليوم، سيتعين على الدول في جميع أنحاء العالم إغلاق أبواب المؤسسات المالية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أراضيها.

وقد استغل علماء كوريا الشمالية الدورات التدريبية المتخصصة في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث الدولية من أجل الحصول على الخبرة التقنية التي استخدموها بعد ذلك لتطوير برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحظر القرار المتخذ اليوم التدريب المتخصص لأي مواطن من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجالات التي يمكن استخدامها لتعزيز هذه البرامج، بما في ذلك برامج التبادل الفني في المجالات المتعلقة بالأسلحة النووية والفضاء.

وجميع هذه التدابير توضح تماما أن الغرض من القرار عدم إلحاق المزيد من المشقة بأبناء شعب كوريا الشمالية، الذين يتعرضون لمعاناة لا حد لها تحت نير أحد أكثر الحكومات القمعية التي شهدها العالم المعاصر على الإطلاق. وقد حثت الولايات

المتحدة مرارا وتكرارا المجلس على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي توصلت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريره الشامل لعام ٢٠١٤، إلى أنها واسعة النطاق ومنهجية،وجرى ارتكابها ''عملا بالسياسات المكرسة على أعلى مستويات الدولة'' (A/HRC/25/63، الفقرة ٧٥). وتشمل هذه الانتهاكات احتجاز ما بين ٠٠٠ ٨٠ و ٠٠٠ ١٢٠ شخص في معسكرات الاعتقال؛ حيث يفيد تقرير اللجنة أن عدد السجناء لأجيال

> ''تناقص شيئا فشيئا ... بالتجويع المتعمد، والعمل القسري وعمليات الإعدام والتعذيب، والاغتصاب والحرمان من الحقوق الإنجابية'' (المرجع السابق، الفقرة ٦٠).

ونفذت الحكومة حالات اختفاء قسري على مدى عقود من الزمن دون أي مساءلة، بما في ذلك لمواطنين من البلدان المجاورة الذين ما زالت أسرهم تعاني من عدم معرفة مصير أحبائهم.

إن نطاق هذه الانتهاكات وخطورتها هما اللذين دفعانا، إلى جانب شركائنا، لجعل حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية بندا دائما مدرجا على جدول أعمال مجلس الأمن، كما هو الحال عليه الآن. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في المجلس، تواصل كوريا الشمالية إظهار إن الحكومات التي تنتهك وبشكل صارخ حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها تظهر دائما تقريبا ازدراء مماثلا للقواعد الدولية التي تساعد على ضمان أمننا المشترك. وسجل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المزري في مجال حقوق الإنسان هو سبب آخر لاتخاذنا الخطوات للتأكد من أن الجزاءات الواردة في القرار تستهدف تحديدا الحكومة التي تقوم بهذه الانتهاكات الجسيمة مع الإفلات من العقاب.

ومن الأهمية بمكان أن قرار اليوم، وجميع التدابير المشددة التي يشملها، قد تم اتخاذه بتأييد من جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥. وعلى وجه الخصوص، تود الولايات المتحدة شكر الصين التي عملت معنا عن كثب شديد للغاية في التفاوض على هذا القرار. وخارج المجلس، تجدر الإشارة إلى الإجماع فيما بين قيادة بلدان المنطقة – الصين، واليابان وجمهورية كوريا – التي تفهم بوضوح كبير الخطر على أمننا المشترك الذي تشكله تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن اشتراك ١٥ من الدول الأعضاء، من كل منطقة من مناطق العالم، في تقديم القرار يظهر كلا من إدراك التهديد العالمي الذي تشكله كوريا الشمالية، والتزام المجتمع الدولي بالعمل معا للتصدي لهذا الخطر.

ونحن نعي تماما طابع هذا النظام. ونحن غير واهمون على الإطلاق بأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عقب اتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، ستتخلى فجأة عما لديها من برامج للأسلحة المحظورة بسبب إدراكها المفاجئ بأن المجتمع الدولي متحد في تصميمه على وقف المسعى الخطير لكوريا الشمالية نحو الأسلحة النووية. وإن كان الأمر كذلك، لكانت كوريا الشمالية قد تخلت عما لديها من برامج للأسلحة النووية والقذائف التسيارية منذ وقت طويل. بل على العكس من ذلك، أظهرت حكومة كوريا الشمالية أنها مصممة على تفادي كل عقبة تعترض مسعاها الانفرادي إلى أسلحة الدمار الشامل، بغض النظر عن العواقب الوخيمة على السكان.

ولكن في الوقت نفسه، شهدنا الكيفية التي يمكن بها لاستراتيجية زيادة الضغط متعددة الأطراف أن تكون فعالة، وهذا ما نفعله هنا. حتى ونحن نجد سبلا جديدة تعيق جهود كوريا الشمالية في المضي قدما ببرامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، حيث إن أمننا الجماعي وسجل جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية يستدعيان ما نقوم به، يجب ألا يغيب عن بالنا الهدف النهائي المتمثل في إعادة كوريا الشمالية إلى الطاولة لإجراء مفاوضات جدية وذات مصداقية على نزع السلاح النووي. وتحقيق ذلك الهدف سيتطلب استمرا توحد موقف المجلس والالتزام الثابت من جميع الدول الأعضاء بالتنفيذ التام للجزاءات الشاملة والقوية وغير المسبوقة التي فرضناها اليوم.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب المجلس تحت رئاستكم، سيدي الرئيس،أود أن أهنئ أنغولا على تولي رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس، وأن أعرب عن دعمي الكامل لكم ولبعثتكم.

(تكلم بالإسبانية)

كما أود أن أعرب عن امتناني العميق للسفير راميريث كارينيو وفريقه على عملهم المميز في رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير.

(تكلم بالإنكليزية)

ترحب اليابان باتخاذ القرار (٢٠١٦) ٢٢٧٠ بالإجماع، وهو قرار شامل وغير مسبوق. ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا للولايات المتحدة لقيامها بدور قيادي في ذلك. كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الصين أود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء الخمسين، بما في ذلك الدول الأعضاء العشر في مجلس الأمن، التي شاركت في تقديم هذا القرار الهام. وساهمت اليابان أيضا في القرار وشاركت في تقديمه، لأنه يبعث إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برسالة قوية لم يسبق لها مثيل. فالجزاءات تشكل أدوات هامة للتوصل إلى حل شامل للمشكلة، ولبلوغ هذه الغاية، لا بد من أن يكون هناك حوار. ولكي يكون الحوار فعّالا، لا بد في نفس الوقت من أن يكون هناك ضغط. ولهذا السبب بالذات، أصبح لدينا الآن هذا القرار القوي.

إن اليابان، إلى جانب المجتمع الدولي، تدين بشدة انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة لقرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار الذي اتخذناه من فورنا، فضلا عن احترام الالتزامات الدولية الأخرى. لا بد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أن تدرك أن هذه رسالة لا تأتي فقط من أعضاء مجلس الأمن، بل من المجتمع الدولي بأسره. فلنكن واضحين جدا: ما من بلد بمفرده في العالم يؤيد عملية إجراء التجارب النووية أو إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهذا القرار يتضمن العديد من التدابير الهامة، ولكن أود أن أبرز بعضا منها فقط. إن القرار يحظر استيراد الموارد الطبيعية مثل الفحم، والحديد، والذهب، والمعادن الأرضية النادرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويحظر تزويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقود الطائرات، بما في ذلك وقود الصواريخ. وينص على إلزامية تفتيش جميع الشحنات الواردة إلى والخارجة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن أخوض في مزيد من التفاصيل، ببساطة لأن قوة القرار غنية عن البيان.

لا تكون القرارات والجزاءات فعّالة إلا عندما تُنفذ. ولذلك، فإن ما حققناه اليوم ليس النهاية، بل البداية فقط. ويجب علينا الآن أن ننفذ تنفيذا كاملا التدابير المنصوص عليها في القرار. وأغتنم هذه الفرصة لأحض جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود أن أؤكد أن اليابان سوف تعمل على تنفيذ القرار تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد، أود أن أقترح بأن يقوم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) – الممثل الدائم لإسبانيا، السفير أويارزون مارتشيسي – بالترتيب لعقد

جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة لتصفح أحكام القرار الجديد مع جميع أعضاء الأمم المتحدة.

إن الجزاءات ليست الهدف النهائي. أود أن أسترعي انتباه الدول الأعضاء، ولا سيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى الفقرة ٥١ من القرار التي تؤكد أن مجلس الأمن:

”سيبقي تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد الاستعراض المستمر وأنه على استعداد لتعزيز التدابير أو تعديلها أو رفعها، حسبما تدعو إليه الحاجة، في ضوء امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“.

رهنا بسلوك ومواقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن مجلس الأمن على استعداد لتعليق أو رفع العقوبات.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح أن هذه الجزاءات لا يقصد بها استهداف المواطنين العاديين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب ألا ننسى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفذ البرامج النووية والتسيارية على حساب رفاه الشعب في ذلك البلد. ولذلك نرحب بزيادة التشديد في القرار على الشواغل الإنسانية وحقوق الإنسان التي تشمل مسألة الاختطاف التي تمثل أكبر الشواغل لدى اليابان فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي سبيل التوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من الجوهري أن يبقي مجلس الأمن الحالة في ذلك البلد قيد نظره من جميع الجوانب ذات الصلة. وسوف نواصل التعاون الوثيق مع زملائنا الشركاء في المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد دولاتر (فرنسا): (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى فنزويلا على رئاستها للمجلس خلال شهر شباط/فبراير، وأتمنى كل النجاح لرئاسة أنغولا. أشكر أيضا الولايات المتحدة على تقديمها القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي اتخذ بالإجماع.

إن كوريا الشمالية بقيامها بتجربتها النووية الرابعة في ٧ شباط/فبراير، بإطلاقها القذائف البعيدة المدى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، قررت مرة أخرى أن تتحدى المجتمع الدولي. هذان التصرفان مزعزعان للاستقرار بالفعل ويمثلان انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن، ولا يشكلان فقط تهديدا للأمن والسلم الدوليين والإقليميين، بل يمثلان تحديا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لأمننا الجماعي.

لقد تُرك الأمر إلى مجلس الأمن للتصدي لذلك التحدي وليتصرف بحزم باتخاذه القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). والآن قُضي الأمر. إن اتخاذ هذا القرار يعزز بشكل كبير نظام الجزاءات، ويمثل نقطة تحول في نهج المجلس نحو أزمة الانتشار في كوريا الشمالية. ويجدر هنا إبراز عدة عناصر.

أولا، يفرض القرار جزاءات غير مسبوقة على كوريا الشمالية ويبعث مجلس الأمن إلى بيونغ يانغ رسالة موحدة واضحة لا لبس فيها، مفادها أن هناك ثمنا للأعمال الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار والاندفاع غير المسؤول والمتهور لنظام بيونغ يانغ.

وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات التي اعتُمدت اليوم ذات أهداف محددة. وهي تهدف، من جهة، إلى إعاقة وإنهاء برامج القذائف النووية لكوريا الشمالية بطريقة ملموسة. ومن ناحية أخرى، فإن الجزاءات تستهدف إيرادات كوريا الشمالية التي يجري تحويلها لتغذية برامج غير مشروعة على حساب شعب كوريا الشمالية الذي لا يزال يعاني تحت نير الحكم الشمولي.

أخيرا، يُبْقي القرار الباب مفتوحا أمام الحوار، ويتمسك بضرورة استئناف المحادثات السداسية الأطراف. إن هدفنا

النهائي ليس الجزاءات، بل بالأحرى نزع السلاح النووي وإحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

يتوقف الأمر على كوريا الشمالية لكي تثبت بطريقة مخلصة من خلال المبادرات بأنها مستعدة لاستئناف الحوار بغية التنازل عن برامجها الخاصة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية. إن تصاعد الاستفزاز يؤدي بنا إلى طريق مسدود ولا يتيح لنا أي خيار آخر سوى تعزيز الجزاءات بوصفها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. والخيار المجدي يتمثل في الحوار والمفاوضات، على أساس موقف حازم جدا، لكفالة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية برمتها على نحو يمكن التحقق منه.

بالنظر إلى جميع تلك الأسباب، صوتت فرنسا لصالح هذا القرار، وشاركت في تقديمه مع ما يقرب من ٥٠ دولة عضوا، وسوف تواصل التعبئة من أجل كفالة تنفيذه بالكامل.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): في ٦ كانون الثاني/يناير، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بإجراء تجربة نووية متحدية المعارضة الشاملة للمجتمع الدولي، وفي ٧ شباط/فبراير، استخدمت تكنولوجيا القذائف التسيارية لإطلاق ساتل، وذلك في سلسلة من الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد أعربت الصين عن معارضتها الصريحة لتلك الأعمال.

وما برحت الصين تصر على نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وتصر أيضا على صون السلام والاستقرار فيها، علاوة على إصرارها على حل المشاكل عن طريق الحوار والتشاور.ويجسد القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي اعتمده المجلس اليوم المبادئ الكامنة في ذلك الإصرار الثلاثي.ويبرهن القرار على جدية معارضة المجتمع الدولي لتطوير المزيد من القدرات والقذائف النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وصون النظام الدولي لعدم الانتشار. ويؤكد عبره المجتمع الدولي مجددا التزامه بالسعي إلى إيجاد حل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار والمشاورات، ودعم استئناف المحادثات السداسية الأطراف إلى جانب البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبالتالي تيسير الجهود الرامية إلى البحث عن حل سلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وما فتئت الصين تدعو إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية والمسائل التي تسبب التوتر بواسطة الوسائل السياسية والدبلوماسية من قبيل الحوار والمفاوضات.وليست الجزاءات غاية في حد ذاتها، وليس بوسع قرارات مجلس الأمن أن توفر حلال ناجعا للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.وينبغي أن يكون القرار المتخذ اليوم نقطة انطلاق جديدة، ويمهد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

لقد برهن التاريخ مرارا وتكرار أن الحوار والمفاوضات يمثلان الطريق الصحيح الوحيد لمعالجة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إن أردنا إحداث تحسن مبكر في الحالة الميدانية واستكشاف طرق عملية لحل هذه المسألة.وتحث الصين الأطراف المعنية على المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي والاستعاضة عن آلية السلام الموازية هذه.وإلى جانب الحفاظ على هذا الاتجاه العام لنزع السلاح النووي، يراعي هذا النهج على نحو متوازن أيضا الشواغل الرئيسية للأطراف المعنية، ويساعدها على التوصل إلى سبيل لاستئناف المحادثات، فضلا عن كونه عمليا.والصين على استعداد تام للعمل مع الأطراف المعنية في استكشاف خطوات محددة لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ. وتأمل أن تعمل جميع الأطراف المعنية معا لأجل تحقيق هذه الغاية.

وما برحت الصين – بوصفها جارا قريبا إلى شبه الجزيرة الكورية، ودولة يقع عليها عبء المسؤولية عن ضمان

الاستقرار هناك – تصر على الهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، علاوة على معارضة النزاعات والفوضى في تلك المنطقة، بالإضافة إلى العمل على حماية المصالح الأمنية المشروعة لها وللبلدان الأخرى في المنطقة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية في الوقت الحالي تفادي الأعمال التي من شأنها أن تزيد من تفاقم التوترات في الميدان.وتعارض الصين نشر النظم الدفاعية المضادة للقذائف في المناطق المرتفعة عن مسارح العمليات في شبه الجزيرة الكورية لأن من شأن هذه النظم أن تلحق الضرر بمصالح الأمن الاستراتيجي للصين وغيرها من بلدان المنطقة، وتتعارض مع هدف صون السلم والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وتقوض بشكل خطير جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

وحاليا، يتسم الوضع في شبه الجزيرة الكورية بالتعقيد والحساسية المفرطة، ما يستلزم منا جميعا التحلي بالهدوء واستخدام الحكمة الدبلوماسية.وتأمل الصين أن تتوافق آراء الأطراف المعنية مع الصين إلى حد ما، وأن تراعي دائما ضرورة صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، وأن تبذل جهودا حازمة لتبديد شبح الحرب، فضلا عن شحذ حكمتنا والسعي بصورة دؤوبة إلى تحقيق فهم مشترك، إلى جانب العمل معا من أجل نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.وستواصل الصين اتباع نهج مسؤول إزاء تعزيز الاتصال والتنسيق مع الأطراف المعنية والقيام بدور نشط وبنّاء في تحقيق اباستقرار والسلام الدائمين في شبه الجزيرة الكورية في وقت مبكر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اتخذ مجلس الأمن للتو قرارا جديدا بالإجماع الدولي بهدف تشديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦))وقد اُتخذ هذا القرار نتيجة لقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الشهرين الماضيين بأنشطة عسكرية محظورة تمثلت في إجراء تجارب الأسلحة النووية وإطلاق القذائف التسيارية، ما يؤدي بالتالي إلى زيادة حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة بأسرها.ويدين الاتحاد الروسي بشدة انتهاكات بيونغ يانغ لقرارات مجلس الأمن.

ومن المهم أن نركز اليوم على ما سيلي اتخاذ هذا القرار. ولا ريب أن حزمة الجزاءات المتوخاة قاسية جدا.بيد أن الوثيقة تتيح إمكانية لعودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عملية المحادثات السداسية التي ينبغي استئنافها على وجه السرعة.فالجزاءات في هذه الحالة ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة.وبقدر ما نتمكن من وقف تمويل برامج القذائف التسيارية والأسلحة النووية، فإننا عازمون أيضا على كفالة العودة إلى طاولة المفاوضات بغية تناول جميع المسائل التي تمثل شاغلا لجميع الأطراف المعنية.

والاتحاد الروسي على اقتناع تام بأنه لا بديل للحل السياسي والدبلوماسي لمسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.وتشعر روسيا بالقلق الشديد إزاء الاتجاهات السلبية وتطورات الوضع في شمال شرقي آسيا.ويساورنا القلق إزاء المساعي الرامية إلى استغلال إجراءات بيونغ يانغ واتخاذها مبررا للحشد العسكري في المنطقة، بما في ذلك الأسلحة الهجومية ونظم الدفاع المضادة للقذائف المرتفعة عن ساحة العمليات في المنطقة.

وينبغي عدم استغلال القرار الذي اتخذناه اليوم لخنق اقتصاد كوريا الشمالية.وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء السعي المتسرع – حتى قبل اعتماد القرار اليوم – إلى فرض جزاءات أحادية الجانب ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما قد تترتب عنه عواقب إنسانية سلبية للغاية على ملايين عديدة من سكان البلد، وخاصة أكثر الفئات ضعفا.وينبغي

للمجتمع الدولي، وقبله المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة والدعم التقني إلى بيونغ يانغ، إيلاء اعتبار خاص لهذا الجانب.

وتبيّن أحداث العام الماضي أن في الإمكان حل أكثر حالات الأزمات الدولية تعقيدا عن طريق التعاون والحوار، وحين تبدي جميع الأطراف الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حلول مقبولة ومتبادلة فيما بينها.وندعو جميع المشاركين في المحادثات السداسية الأطراف إلى استئناف التفاوض في أقرب وقت ممكن.وروسيا على استعداد للمشاركة في تعاون من هذا القبيل.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة بقوة اتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بالإجماع.وأشاطر زملائي الترحيب بالتدابير الجديدة القوية التي نسعى إلى إنفاذها بفضل الإجراءات القوية والموحدة التي يتخذها مجلس الأمن.

ويعدُّ هذا القرار بمثابة خطوة تحولية، ويتضمن بعضا من أشد التدابير حزما التي اتخذها مجلس الأمن.فهو يؤكد إرادة المجلس على النحو الذي أعربنا عنه في البيان الصحفي المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (SC/12191)، أي في اليوم الذي أعلنت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء تجربتها النووية الرابعة.ومنذ ذلك الحين شهدنا في ٧ شباط/فبراير الماضي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد قامت بإطلاق ساتل باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.وقد شكلت تلك الأحداث انتهاكات واضحة ومتعمدة لقرارات مجلس الأمن السابقة.و لم يكن بوسعنا أن نسمح بحدوثها دون رد قوي عليها. ويجب علينا ردع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنعها عن مواصلة السعي إلى مثل هذه الأعمال غير الشرعية.

وما زلنا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامج القذائف والأسلحة النووية.فهي تمثل تحديا سافرا لقرارات مجلس الأمن، علاوة على كونها استخفافا بالإدانة الدولية لتلك الأعمال. وهي تعني بالإضافة إلى ذلك، افتقار نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الموارد الوطنية المتاحة له لتوفير الرفاه والرعاية الصحية لشعبه.

ولا يرمي القرار (٢٠١٦) ٢٢٧٠ إلى أن تترتب عنه عواقب إنسانية ضارة على السكان المدنيين في البلد.ولا يرمي أيضا إلى التأثير سلبا على الأنشطة غير المحظورة بموجب هذا القرار أو القرارات السابقة لمجلس الأمن.ولا يرمي القرار أيضا إلى التأثير سلبا على جهود المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بأنشطة الإغاثة والمساعدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذ نأخذ بهذا الهدف بعين الاعتبار، فإن من الواضح أن أحكام القرار، بما في ذلك تصدير وقود الطائرات، ليس الغرض منها الحد من الأنشطة الدبلوماسية الإنسانية والمشروعة في البلد.ومن الضروري أن يتحلى المجلس باليقظة في هذا الصدد.وبالإضافة إلى ذلك، نشير بغرض التوضيح، إلى أن الأحكام الجديدة بشأن تفتيش الشحنات تتسق مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

أخيرا، نرحب مرة أخرى بعزم المجلس القوي على التعجيل باتخاذ هذا القرار.ونهيب بشدة بجميع الدول لتنفيذ أحكامه بصورة كاملة.. ونواصل قبل كل شيء، حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على العودة إلى إجراء محادثات متعددة الأطراف موثوقة وحقيقية بشأن برنامجها النووي، والتقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزام بوصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت بشكل كامل.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لم يراود إسبانيا أي شكوك عند مشاركتها في تقديم القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، لثلاثة أسباب.

أولا، أظهرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الأعوام الأخيرة، في مناسبات عدة، وربما كثيرة، تصميما قاطعا على تطوير برنامجها النووي، وكذلك التكنولوجيا التي تملكها في مجال القذائف، وبالتالي، انتهكت النظام الدولي لعدم الانتشار، وانتهكت بشكل متكرر الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن عليها.

نتيجة لذلك، يجد المجلس نفسه ملزما باتخاذ إجراءات، لسببين هامين للغاية: يتمثل أولهما، في أن ذلك ينطوي على تطوير كوريا الشمالية بشكل عملي لقدرات عسكرية، مما يهدد بشكل جدي السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وفي المنطقة؛ وثانيا، لأن القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣) ينص بوضوح على عزم المجلس اتخاذ المزيد من التدابير الهامة، في حال قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بإطلاق قذيفة جديدة، أو إجراء تجربة نووية. لذلك، لم يكن لدينا خيار آخر سوى الامتثال لما هو منصوص عليه، واعتماد هذه التدابير الهامة الأخرى.

ثانيا، بصفة إسبانيا رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فإنه تقع عليها مسؤولية خاصة في ضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن بفعالية وشفافية وصرامة. ولهذا السبب، سنقدم إحاطة إعلامية مفتوحة للدول الأعضاء خلال الأيام القليلة المقبلة.

لقد ركزت الدول الأعضاء جهودها في هذا المجال، ولكن يجب علينا أن نكون صادقين ونعترف بأن نظام الجزاءات السابقة لم يكن فعالا لأنه لم يكن قادرا على منع نظام كوريا الشمالية، من الاستمرار في برنامجه لتطوير الأسلحة. ونحن نعتقد أن هذا القرار الجديد سيكون أداة مفيدة لتحقيق هذه الفعالية، وبطبيعة الحال، سنعمل كرئيس بشكل وثيق مع الأعضاء الآخرين، لضمان التنفيذ العملي للتدابير التي من شأنها كفالة تحقيق الهدف النهائي لهذه التدابير والمتمثل في: أن تصبح كوريا الشمالية مرة أخرى جزءا من نظام عدم الانتشار، وبالتالي ضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى ما قد يكون فكرة مهمة للغاية فيما يتعلق بالمستقبل، وأود أن أشدد على أن بعض المتكلمين قد أشار إلى هذه الفكرة بالفعل، وهي: أن الجزاءات ليست هدفا، بل وسيلة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. كما أنها ليست بأي حال من الأحوال عقابا للشعب. حيث أن المغزى من الجزاءات، أن يكون لها تأثير على نخب النظام، وليس مواطنيه. ونحن مقتنعون بأن تغييرا جذريا في موقف حكومة بيونغ يانغ هو وحده من شأنه إتاحة الفرصة التي يستحقها الشعب: مجرد القدرة على العيش حياة طبيعية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم سيدي، كل التوفيق والنجاح، في مهامكم كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر آذار /مارس، وأكرر لكم دعمنا الكامل لجميع مبادراتكم ومساعيكم.

يدين القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو، التجربة النووية، وإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صاروخا باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير على التوالي. ويشدد على قلق المجتمع الدولي من الآثار السلبية المترتبة عن هذه التصرفات على السلام والأمن الدوليين، لا سيما في شبه الجزيرة الكورية، إذ أنها تزيد من خطر حدوث مواجهة محتملة. وتستدعي خطورة هذه الأحداث، أن يضاعف مجلس الأمن جهوده الرامية لتعزيز الحوار والتفاوض بين الأطراف، من أجل الإسهام في التوصل إلى حل تفاوضي لهذه الأزمة.

وفي هذا السياق، صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية، الملتزمة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وبالحاجة إلى التركيز على التوافق بين دول المنطقة، مؤيدة القرار، لأننا

نعتقد بأنه ينبغي أن يكون الهدف الوحيد من تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار، وقرارات مجلس الأمن الأخرى بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هو المساعدة على إيجاد حل سلمي سياسي لقضية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، بهدف تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

ويجب تطبيق التدابير المنصوص عليها في القرار بطريقة مسؤولة وشفافة، لتحقيق أهداف محددة، وذلك تمشيا مع مبادئ القانون الدولي، ومعايير واضحة لرفعها إذا التزمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمطالبة بإنهاء برنامجها النووي. إن الأمر لا يتعلق بتقويض حكومة أو معاقبة شعبها، بل يتعلق بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. لذلك، فنحن بحاجة لضمان ألا يكون للتدابير المنبثقة عن هذا القرار، عواقب إنسانية سلبية على السكان المدنيين، وألا تؤثر على حقوق الإنسان الخاصة بهم، أو على رفاه الشعب الكوري الشمالي.

وفي هذا الصدد، يساورنا القلق جراء أنه يمكن للقيود المفروضة على الواردات من المواد الخام، تأثير على السكان. ونحن نعتقد أيضا بأنه لا ينبغي أن تشكل هذه التدابير الاستثنائية بشأن هذه المسألة، سابقة للحد من حق الدول في الاستخدام السيادي للموارد الطبيعية، لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧).

إننا ندعو جميع الأطراف إلى التصرف بحذر، لتجنب تصعيد التوتر في المنطقة على نحو يمكن أن يتحول إلى نزاع مسلح. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعمل متكاتفين، مع التركيز بشكل شامل على مختلف الآليات والصيغ، وذلك من أجل التهيئة التدريجية لبيئة للحوار من شأنها أن تؤدي إلى إحلال السلام، وذلك بهدف تعزيز الأساس للتوصل إلى حل مستدام عن طريق التفاوض لهذه القضية، من أجل الحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

كما يجب ألا يعرقل تنفيذ التدابير الواردة في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بأي حال من الأحوال، تعاون المنظمات الدولية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من أجل تهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار والرفاه الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين البلدان، على النحو المنصوص عليه في الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر الجهود التي تبذلها المنظمات المتعددة الأطراف التي قدمت المساعدة التقنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي لا تزال تدعم المشاريع التي ترمي إلى تعزيز التنمية البشرية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخرا، وتحقيق المزيد من الأمن الغذائي للفئات الضعيفة في المناطق الريفية في البلد.

في الختام، نجدد دعوتنا الدول الأعضاء التي لديها تأثير في هذا المجال، لبذل الجهود اللازمة لتعزيز مناخ من الثقة من شأنه المساعدة على الخروج من المأزق بطريقة سلمية وبناءة، عن طريق إعادة إطلاق المحادثات السداسية الأطراف، بوصفها تمثل أهم آلية لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، والسبيل الوحيد لحل هذه الخلافات سلميا.

إن المبادرات المتخذة لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وحفظ السلم والأمن هناك من خلال التدابير الدبلوماسية، والمفاوضات السياسية، تشكل الطريق الذي ينبغي اتباعه، من أجل التوصل إلى حل سلمي دائم.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم وأن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في تولي أنغولا رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.كما أود أن أهنئ السفير رافائيل داريو راميريث كارينيو، على الرئاسة الفنزويلية الناجحة والمثمرة للمجلس في شباط/فبراير.وأود أن أشاطر الزملاء الآخرين الإعراب عن تقديري لوفدي الصين والولايات المتحدة، فضلا عن جميع أعضاء المجلس، على العمل الشاق الذي أفضى إلى اتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).

وترحب ماليزيا باعتماد هذا النص الهام للغاية.وبالنظر إلى الآثار البعيدة المدى لهذا القرار، فقد كنا نفضل إعطاء وقت كاف للنظر في نصه.لكن وبالنظر إلى المتطلبات التي ينطوي عليها، وضرورة إجراء المشاورات اللازمة مع السلطات المختصة، فقد تعيّن علينا العمل على وجه السرعة لكفالة تمتع روح القرار ومقاصده بالتقدير المتوخى كي يتسنى اعتماده في الوقت المناسب.

وتكرر ماليزيا على نحو قاطع تأكيد اعتقادها بأن تطوير وشراء أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات وقدرات من قبل أي من الدول، أمران غير مقبولين ولا يمكن التسامح معهما من قبل المجتمع الدولي.فمثل هذه الأنشطة تقوض عمل والتزام جميع الدول الأعضاء ببناء علاقات سلمية فيما بينها، علاوة على حل المنازعات بالوسائل السلمية.وتلك هي القيم الأساسية التي نؤمن بها.وعليه، فقد صوتت ماليزيا مؤيدة للقرار وشاركت في تقديمه.

لقد مرت شبه الجزيرة الكورية بدورة منتظمة من حالات المد والجزر.وبوسعها أن تستفيد من المزيد من إمكانية التنبؤ بالتصرفات فيما بين الدول عن طريق زيادة المشاركة والحوار. ويقتضي ذلك تغيير المواقف والتحلي بالمزيد من الثقة في السعي إلى حل جميع المسائل المعلقة بينها وجيرانها إلى جانب المتحاورين الآخرين بالوسائل السلمية، ليس لما فيه صالح تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة بأسرها فحسب، بل أيضا وبالقدر نفسه، إن لم يكن أكثر أهمية، كي يتسنى لفوائد السلام والأمن والاستقرار الدائم أن تساعد على تحقيق الرخاء لأمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا تزال ماليزيا على اقتناع تام بأن أفضل الطرق لخدمة مصالح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومراعاة تظلماتها هي عودتها إلى طاولة المفاوضات.وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام مرة أخرى باستئناف الحوار والمفاوضات السلمية في إطار المحادثات السداسية الأطراف.ومثلما جنت بلدان أخرى في المنطقة بذور الثقة المتبادلة والتعاون والرخاء التي غرست من قبل، فإنه ينبغي أن يجني شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوائد السلام المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.وبوسعها أن تتعلم من قصص النجاح الاقتصادي التي حققها جيرانها الأقربون.

ويمثل إدراج صيغة في النص بشأن ضمان الاستثناءات الإنسانية عنصرا بالغ الأهمية،لأن من شأنه أن يحول دون أن تترتب أية عواقب سلبية غير مقصودة على المصالح المشروعة، وخاصة ما يتعلق منها بأسباب معيشة السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحالتهم الإنسانية، ونؤيد ذلك تماما.وتود ماليزيا التشديد على أنه لا ينبغي أن يتخذ تفسير أحكام القرار ذات الصلة ذريعة لتعطيل وصول الجهود الدبلوماسية أو أن يمثل عائقا إضافيا أمام إجراء الأنشطة الدبلوماسية والإنسانية المشروعة في البلد، على النحو المنصوص عليه بموجب اتفاقيات فيينا وجنيف على التوالي.

ولا يزال هدفنا الأساسي يتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، ويجب علينا ألا نحيد عن ذلك الهدف.ونود أن نشهد عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات، وقبول التغييرات التي من شأنها أن تساعد على بناء الثقة لأجل تحقيق الأمن والرخاء في البلد عبر التعاون الدولي.وبصفتنا عضوا في المجلس، فإننا ملتزمون بالقيام بدورنا، بما في ذلك من خلال عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيدة كارولين شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أيضا أن نهنئ أنغولا على توليها رئاسة مجلس الأمن.وترحب نيوزيلندا باتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي يفرض جزاءات إضافية ومعززة على جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية.وإن من المعروف جيدا التزامنا الثابت بنظام عدم الانتشار النووي وبهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ويمثل سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر في برنامج الأسلحة النووية – على النحو الذي أكدته آخر التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية – أحد أشد الأخطار التي تهدد نظام عدم الانتشار.وتمثل أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه تحديا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن.

وقد التزمنا، حين اجتمع المجلس في ٦ كانون الثاني/يناير، في أعقاب إجراء آخر تجربة نووية، ببدء العمل فورا بغية الاتفاق على تدابير مهمة أخرى ردا على ذلك.ويمثل قرار اليوم وفاء بذلك الالتزام.لقد شاركت نيوزيلندا في تقديم قرار اليوم اعترافا منها بالتهديد المستمر الذي تشكله تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السلم والأمن الدوليين، ولأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ.وإنه ليؤسفنا أن نفعل ذلك، ونود أن تختار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السير في طريق تحقيق رفاه مواطنيه وتلبية احتياجاتهم الأساسية عوضا عن الانشغال بتطوير برنامج الأسلحة النووية.

وإن من شأن التدابير المتضمنة في القرار أن تبعث برسالة واضحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها على وجه التحديد، أنه لا جدوى من تصرفاتها الاستفزازية المصادمة هذه، وأن أفضل السبل المتاحة لها هي العودة، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات بشأن نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

ونثني على الولايات المتحدة والصين على ما أبدتاه من قيادة في إعداد التدابير الواردة في قرار اليوم.ومن الواجب الآن على جميع الدول الأعضاء ضمان تطبيقها على نحو كامل وفعال.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم تهنئة حارة، سيدي الرئيس، على تولي أنغولا الرئاسة لهذا الشهر، وأعرب أيضا عن تقديرنا العميق للسفير راميريث كارينيو على قيادته خلال شهر شباط/فبراير.

وأود أن أثني بداية، على الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والصين في صياغة وتقديم نص القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) ردا على التجارب النووية وإطلاق الصواريخ مؤخرا من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.ونعرب عن تقديرنا لعقد الاجتماعات على مستوى الخبراء يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير من قبل وفد الولايات المتحدة كي تتاح الفرصة لجميع أعضاء المجلس لطرح أي أسئلة تتعلق بالقرار ومرفقاته.

ونرى أن القرار الذي أُتخذ للتو يمثل وثيقة شاملة ومتوازنة من شأنها أن تعزز النظام القائم وتزيد عليه جزاءات محددة الهدف وقطاعية من جهة أخرى، فضلا عن كونها تدل بوضوح على انفتاح المجلس على الحوار بشأن الحلول السلمية والدبلوماسية للوضع في المنطقة.ويتفق هذا النهج تماما مع عزم المجلس على تجنب الإضرار بالحالة الإنسانية في كوريا الشمالية أو زيادة حدة التوتر في شبه الجزيرة.وعلاوة على ذلك، تجسد الوثيقة الاستنتاجات الواردة في تقارير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، التي نرى أنها تعزز الأساس المنطقي لفرض جزاءات جديدة.

ومافتئت أوكرانيا ملتزمة دائما بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.ويمثل القرار الجماعي الذي اتخذناه اليوم خطوة تاريخية تدل بوضوح على موقف المجلس الموحد والحازم على الرد بشكل حاسم على أي تهديد لنظام عدم الانتشار والتغلب عليه.وتعتز أوكرانيا بالمشاركة في تقديم مشروع القرار – الذي كما نأمل جميعا – أن يصبح وثيقة حاسمة في وضع حد للأنشطة غير المشروعة التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحد لجميع مبادئ القانون الدولي.

السيد أبو العطا (مصر): اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر آذار/مارس

الجاري، كما أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر البعثة الدائمة لفترويلا على رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

أود في البداية، أن أعرب عن خالص التقدير للولايات المتحدة على ما بذلته من جهد في إعداد مشرو القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي اتخذ اليوم، وللصين على جهودها الدبلوماسية والسياسية الرامية إلى التوصل إلى استعادة الاستقرار وضمان الأمن في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن دعمها لإعداد مشروع القرار.

إن التصويت بالإجماع على قرار المجلس ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الصادر اليوم يعكس رسالة حازمة من كافة أعضاء مجلس الأمن بعدم قبول الإجراءات الأخيرة المتخذة من جانب كوريا الشمالية سواء بإجرائها للتجربة النووية أو إطلاق الصاروخ الباليستي لما يمثله من خرق لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والشرعية الدولية، وما تمثله من تقويض لنظام منع الانتشار النووي برمته.

ولا يفوتني أن أسجل رضاء مصر عن الصياغة المتوازنة للقرار التي راعت اعتبارات المسار السياسي الخاص باستئناف المحادثات السياسية السداسية، ومنع السلاح النووي فى شبه الجزيرة الكورية، ومراعاة الاعتبارات الخاصة بعدم تفاقم الوضع الإنساني فى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أؤكد اليوم أن مصر ترى أن القرار يمثل خطوة على مسار طويل صوب منع تقويض نظام منع الانتشار النووي برمّته، القائم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

فقد حذّرت مصر مراراً وتكراراً من الكيل بمكيالين وإعمال معايير مزدوجة إزاء التحديات الخاصة بمنع الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. إذ تستمر دولة وحيدة فى الشرق الأوسط خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وليس بخافٍ على أعضاء مجلس الأمن الفشل الذريع لمؤتمر المراجعة الأخير فى العام الماضي فى الخروج بوثيقة ختامية جراء المعايير المزدوجة لبعض القوى الدولية المؤثرة. هذا أمر لم تقبله ولن تقبله مصر ولا دول منطقة الشرق الأوسط. ويمثل اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) اليوم فرصة مثالية لتذكير المجتمع الدولي وأعضاء المجلس بتلك الحقيقة، ومطالبة المجلس بالوفاء بمسؤولياته على ذلك الصعيد.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن وفد السنغال يهنئ أنغولا، وهي بلد شقيق وصديق، على توليها رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. كما نغتنم هذه الفرصة لكي نهنئ فترويلا التي سلفت أنغولا على الطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

تدافع السنغال عن المثل الأعلى المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتدعو إلى حظر شامل على التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية. ومن هذا المنطلق شاركت السنغال في تقديم القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) وصوتت لصالحه من أجل إدانة الأنشطة التي اضطلعت بها كوريا الشمالية مؤخراً، والتي تشكل تهديداً لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فإن السنغال ترحب باتخاذ القرار بالإجماع لأن هناك، من بين الأحكام الجديدة الواردة في التقرير، بعض القيود على تصدير أنواع معينة من المعادن وغيرها من الفلزات النادرة، مالم تستخدم الأموال المتأتية من تلك الصادرات لإعالة شعب كوريا الشمالية وليس لتمويل برامج بيونغ يانغ النووية والقذائف التسيارية. وننوّه أيضاً بالحظر المفروض على استيراد وقود الطيران والصواريخ، فضلاً عن الحظر المفروض على الأسلحة. وعلاوة على ذلك، نشدد على أن تخضع جميع البضائع المتجهة إلى كوريا الشمالية للتفتيش الصارم، الأمر الذي ما من شك في أنه سيجعل من الممكن زيادة الضغط على النظام، ولا سيما بالنظر إلى أن القرار يشدد الجزاءات على المصارف والأصول الأجنبية ويقدّم قيوداً على الرحلات الجوية إلى كوريا الشمالية. يفرض القرار قيوداً جديدة على

التجارة ويمنع السفن التي يشتبه في نقلها بضاعة غير مشروعة إلى كوريا الشمالية من دخول الموانئ.

وكما لاحظ الجميع، يعزز النص إلى حد كبير الجزاءات القائمة بالفعل ضد بيونغ يانغ نتيجة التجربة النووية الرابعة وإطلاقها القذيفة في ٦ كانون الثاني/يناير و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، على التوالي، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. ونأمل أن الأشخاص والكيانات الذين أضيفوا حديثاً إلى قائمة الجزاءات، بما في ذلك وكالة الفضاء وأجهزة الاستخبارات لكوريا الشمالية، فضلاً عن التدابير المشار إليها سابقاً، ستعزز فعالية نظام الجزاءات في هذا الوقت. وفي الواقع، لم تمنع الجزاءات السابقة من التحسين والتوسيع التدريجيين لنطاق القدرة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي ما زالت تنتهك بشكل صارخ القرارات والطلبات المتكررة من المجلس الداعية إلى احترام التزاماتها الدولية في هذا المجال بشكل واضح لا رجعة فيها ويمكن التحقق منه.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد أن الجزاءات ليست هدفنا؛ بل هي بالأحرى وسيلة أو أداة متاحة للمجلس للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونأمل في أن تسهم هذه التدابير في تعزيز المحادثات أو، بشكل أكثر تحديداً، استئنافها في شبه الجزيرة الكورية لصالح المجتمع الدولي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ أنغولا على تولي رئاسة المجلس في آذار/مارس. وأود أيضاً أن أشكر صديقنا العزيز رافائيل والوفد الفنزويلي بأسره على قيادتهم الممتازة للمجلس خلال شهر شباط/فبراير.

شاركت أوروغواي في تقديم القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) وترحب باتخاذه بالإجماع. وأود أن أدلي بتعليق عام باستخدام صيغة توليدو التي يحثنا صديقنا السيد رومان أوياراثون مارتشيسي على استخدامها. وعلى هذا النحو، لن أكرر كل ما قيل من الأعضاء الآخرين في ما يتعلق بفشل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوفاء بالتزاماتها الدولية أو بعض التعليقات المقدمة من الزملاء الآخرين فيما يتعلق بالأهداف ومضمون القرار.

وسأقتصر ببساطة على القول إن تأييد وفد بلدي للقرار قائم على أساس اقتناعنا بأن تنفيذ الجزاءات الجديدة لن يترتب عليه ضرر مباشر على السكان المدنيين، الذين هم بالفعل في حالة إنسانية متردّية وبحاجة إلى الاهتمام الفوري من المجتمع الدولي. كما أننا نكرر الدعوة التي وجهتها الوفود الأخرى فيما يتعلق بمسؤولية جميع الدول الأعضاء عن كفالة الامتثال التام لأحكام القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، أكرر أن أوروغواي ملتزمة التزاماً كاملاً بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وأخيراً، في تعليقي العام الثاني، أشير إلى أنه سيتعين على مجلس الأمن، حسب فهمنا، مواصلة العمل على ضمان أن تكون العملية التفاوضية التي تسبق اتخاذ القرارات أكثر شفافية وشمولاً للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة الآن لأتكلم بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بشكر جميع الممثلين الذين أعربوا عن التمنيات الطيبة لوفد بلدي في الوقت الذي نتولى فيه الرئاسة لشهر آذار/مارس.

لقد صوتت أنغولا مؤيدة القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، لتنضمّ إلى توافق الآراء الدولي بشأن الحاجة إلى منع الانتشار النووي بسبب التهديد الذي يشكله للسلم والأمن الدوليين. وتنظر أنغولا بعين القلق إلى التجربة وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، على الرغم من جميع الجهود التي يبذلها المجتمع

الدولي وتوفير الحوافز لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتغيّر برنامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، الذي يهدد الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. يبعث مجلس الأمن برسالة واضحة من المجتمع الدولي، باتخاذه القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بالإجماع، مفادها الرفض القاطع لانتشار الأسلحة النووية، وهي وسيلة ردع إضافية لانتهاك النظام الدولي لعدم الانتشار.

وتسعى المفاوضات بشأن القرار إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى فرض تدابير ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على برنامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية في الوقت الذي تتجنب فيه فرض عقوبة عامة على شعب كوريا الشمالية وتدمير أسباب عيشه الأساسية. علاوة على ذلك، فإن القرار يترك الباب مفتوحاً لفرصة سانحة للمفاوضات لحل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونود أن نرى جميع الأطراف المعنية تستفيد من ذلك. إن هذه المفاوضات هي مناسبة أكثر بكثير، بالنظر إلى طابعها البناء وحقيقة أن هذه مشكلة تحتاج إلى حل من خلال الحوار الرامي إلى نتائج بناءة.

وأخيراً، نطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتفاوض لإيجاد حل لهذه المسألة في الأطر المتفق عليها و، ذلك بهدف كسر العزلة المفروضة عليها وجني جميع الفوائد التي تستحقها بصفتها من الأعضاء في المجتمع الدولي.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بالإجماع اليوم وتؤيده. ونشكر الولايات المتحدة على أخذ زمام المبادرة بشأن هذا القرار وجمهورية الصين الشعبية على المشاركة في المشاورات المطولة، وكذلك سائر أعضاء مجلس الأمن.

إن التجربة النووية الأخيرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاق القذائف البعيدة المدى همن الانتهاكات الجسيمة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهي تشكل خطراً واضحاً على السلام والأمن الدوليين. وهي حتى الآن من أخطر الاستفزازات من نوعها، لأنها تبين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أقرب إلى النهوض بقدرة شاملة وعملية للأسلحة النووية. إن كوريا الشمالية المسلحة بالأسلحة النووية قد تعطل على نحو خطير نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمكن أن تتسبب في سباق تسلح في المنطقة، مما يقوض أمن العالم بأسره. ولذا فإن المجتمع الدولي على مفترق طرق هام. وإذا لم نتمكن من إيقاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن، فيمكن أن تصل عما قريب إلى نقطة اللاعودة. ويجب أن نعمل بسرعة وبشكل حاسم للحيلولة دون حدوث ذلك.

يقدّم قرار اليوم واحدة من أقوى نظم الجزاءات في تاريخ الأمم المتحدة. ويبيّن اعتماده بالإجماع التصميم الحازم والموحَّد للمجتمع الدولي بأسره على أن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل أمر لن يُسمح به أبداً. وستعوق هذه التدابير، عند تنفيذها بشكل كامل، أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبها، وهو ما لن يترك أمام بيونغ يانغ أي خيار آخر سوى اختيار إزالة الأسلحة النووية. ولقد شهدنا في الماضي مدى فعالية الجزاءات في الدفع نحو تغيير السياسات في سياقات أخرى.

وكما لوحظ في القرار، فمن المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحوّل مواردها الشحيحة إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل في حين أن مواطنيها يعانون الفقر المدقع وانتهاكات حقوق الإنسان. وكما بين الأعضاء في المجلس،

ففي حين أن الجزاءات المنصوص عليها في هذا القرار أكثر شمولاً في نطاقها، فإنها لا تستهدف سكان كوريا الشمالية أو تعتزم التأثير سلباً على سبل كسبهم للعيش. بل على العكس من ذلك، فهي تستهدف صراحة السعي إلى أسلحة الدمار الشامل من جانب النظام وهو الأمر الذي تسبب في المعاناة لشعب كوريا الشمالية. ونأمل أن يساعد هذا القرار على التخفيف من حدة محنته.

وأخيراً، بوصفي مواطناً كورياً، أود أن أقول بضع كلمات أناشد فيها من يحكمون كوريا الشمالية. أود أن أقول باللغة الكورية: ”أرجوكم، أوقفوا ذلك الآن“. وأود أن أسألهم: لماذا تحتاجون إلى هذه الأسلحة؟ ليس لدينا قنبلة نووية في كوريا الجنوبية. وفيما يحاذي كل منا حدود الآخر، فلستم بحاجة إلى القذائف العابرة للقارات إذا كنتم تستهدفوننا. فلماذا تحتاجون إلى هذه الأسلحة؟ تقولون إن الولايات المتحدة تهديد لكم. فما الذي يجعل الولايات المتحدة تهددكم؟ لماذا تهدد أقوى دولة عسكرية في العالم بلداً صغيراً بعيداً عنها ويفصل بينهما المحيط الهادئ؟ ليس هناك تهديد. إنه من وحي خيالكم. وإذا واصلتم السير في هذا الطريق، فإن الأشخاص الذين سيعانون مما تقومون به سيكونون أبناء شعبكم، وهم أيضاً أبناء شعبي، وشعبنا كذلك. لذا أرجوكم، استيقظوا، افتحوا عيونكم، وانظروا إلى التطورات التي تحصل في العالم. وتخلوا عن الأسلحة النووية. وانضموا إلى بقيتنا في العالم. ويمكننا جميعاً أن نعيش معاً بأمان وسلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.